ورقة سياسية

الاستهداف الأمريكي الممنهج للكهرباء في دول غرب آسيا

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 15 آب/ أغسطس 2022

عن المركز

يعمل مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير كجهة دعم معرفي ومعلوماتي خاصة بالإعلاميين، ويؤدي وظيفة مواكبة المجريات والتحولات بالتحليلات والمعلومات والتقارير التي تخدم الجهات الإعلامية والإعلاميين لتطوير أداء المهام وإنتاج مادة إعلامية متقدمة ومستندة إلى المعرفة المعمقة والدقيقة والشاملة.

عن الملف

التعريف:

تحاول الورقة التالية تتبع منهجية الاستهداف الأمريكي للطاقة في لبنان، العراق وسوريا في إطار حملة الضغوط القصوى.

كيف يمكنك الحصول على إصداراتنا؟

- هل تعمل ضمن المجال الإعلامي أو مهتّم به؟
- هل تهمّك إصدارات مركزنا؟
- هل تريد أن يصلك إصداراتنا على جهازك؟

تواصل معنا عبر الواتساب على الرقم التالي +961 81791043 لإتاحة الفرصة لك بالدخول إلى منصتنا والاستفادة من إصداراتنا.

تفاصيل الملف

النوع: ورقة سياسية

عدد الصفحات: 9 صفحات

التوفر: على منصة يوفيد المغلقة

العام: 2022

الكلمات المفتاحية: كهرباء، غرب آسيا، الحرب الكهربائية، لبنان، وسائل الإرغام، الولايات المتحدة الأمريكية، العراق، فيول، غاز، حصار، قانون قيصر، سوريا

مواضيع ذات صلة:

- ورقة سياسية: أزمة الكهرباء في العراق

الإستهداف الأمريكي الممنهج للكهرباء

في دول غرب آسيا

مقدمة

تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورًا رئيسًا في تفاقم أزمة الكهرباء في دول غرب آسيا وخصوصًا في الدول التي تحتوي حركات ممانعة مثل لبنان والعراق وسوريا. إذ تستهدف قطاع الكهرباء عبر النخب الفاسدة التي تعزز الحصار الاقتصادي من خلال منع الاتفاقيات المفيدة للبلد، وتسهيل تلك التي تنهبه. إلى ذلك تحاول الولايات المتحدة السيطرة على منافذ الطاقة المتجددة وغير المتجددة في هذه الدول، على سبيل المثال الأردن والتي تأتي بالمرتبة الأولى في إنتاج الطاقة الكهربائية بحسب تقرير حديث لمنظمة "غلوبال إنرجي مونيتور" الصادر في يونيو 2022.

تحاول الورقة التالية تتبع منهجية الاستهداف الامريكي للطاقة في لبنان، والعراق وسوريا في إطار حملة الضغوط القصوى.

تستهدف الولايات المتحدة الأمريكيّة قطاع الكهرباء لأنه العمود الفقري للدول على الصعد والمجالات كافة (المصانع والمستشفيات والمطارات والهواتف والمكاتب والمطاعم والمحلات...) والركيزة الأساسيّة للمواطن (الإنارة والتدفأة والتكييف وحفظ الأطعمة والتواصل والتطور...)، فإن أي خلل بها سيؤدي إلى شلل الدولة وسيؤثر بشكل كبير في طريقة عيش المواطن. وبما أن أهميّة الكهرباء كأهميّة الطعام والشراب، رأت واشنطن فيها أداةً فعّالة للضغط الأقصى على الدول المذكورة لإخضاعها للمصالح الأمريكية. وتطمح واشنطن من هذا الاستهداف إلى:

1- السيطرة على احتياطات الغاز الموجودة في لبنان وسوريا والعراق، إذ قدّر التقرير الصادر عن هيئة المسح الجيويولوجي الأميركية احتياطات الغاز في الحوض الشرقي للمتوسّط أن لبنان يمتلك احتياطات يفوق 122 تريليون قدم مكعب من الغاز و30 إلى 40 بليون برميل فقط من النفط الخام. وبحسب تقديرات مركز فيريل للدراسات في برلين، توقع أن تحتل سوريا المركز الثالث عالمياً في إنتاج الغاز، فإن الإحتياطات السورية من الغاز تقدّر بـ 28 تريليون متر مكعب. وتحتل المرتبة

42 عالميًا. وتقدّر احتياطيات النفط في العراق -خامس أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم- بما يفوق 140 تريليون برميل.

2- إجبار هذه الدول على تطبيع العلاقات مع الكيان المؤقت والتخلي عن القضية الفلسطينية.

3- السيطرة على أصدقاء الجمهورية الإسلامية في ايران وإحتواء قوتها الإقليمية.

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استهداف وتعميق أزمة الكهرباء في دول مثل لبنان والعراق وسوريا من خلال دعم وحماية النخب الفاسدة في مركز القرار، والحصار الاقتصادي، والاستهداف المباشر للبنية التحتية. تعرض السطور التالية نماذج حول كيفية تطبيقها في الدول المذكورة.

النموذج الأول: لبنان

يقول الباحث إيريك فيرديل أنّ أزمة نقص إنتاج الكهرباء في لبنان اتخذت مسارين منذ عقد التسعينيات: المسار الأوّل كان بين عامَي 1991 و2006، وقد كان مسارًا تصاعديًا شهد تحسنًا كبيرًا في إنتاج الكهرباء بلغ ذروته عام 2004. فقد بلغ الإنتاج ما يكفي لتأمين التغذية على مدى 22 ساعة كهرباء يوميًا، وهو أفضل معدّل عرفه لبنان بعد الحرب الأهليّة اللبنانيّة[1]. أما المسار الثاني فكان بعد عام 2006، وكان مسارًا انحداريًّا، إذ استهدف الكيان في تموز 2006 محطّات إنتاج الطاقة وخزّانات المحروقات وغيرها من متطلّبات الطاقة،[2] بدعم ورعاية أمريكيّة. بعد هذا التدمير الممنهج أصبحت الأرضية خصبة للأمريكيين لاعتماد أزمة الكهرباء كورقة سياسية نافعة.

النخب الفاسدة:

1- بحسب جريدة الأخبار، تم التواطؤ مع حاكم مصرف لبنان لشلّ قطاع الكهرباء. قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أنّ المصرف أنفق 24 مليار دولار على مؤسسة كهرباء لبنان منذ عام 2010. ولكن هذا الإنفاق لا يمثّل أكثر من 16% من مجمل التدفقات المالية الآتية إلى لبنان في الفترة نفسها. بين عامَي 2010 و2019 سجّل في ميزان التحويلات الجارية تدفقات بقيمة 83.7 مليار

[1] لم تتحسن الكهرباء في منطقة الهرمل والضاحية الجنوبية بسبب التوزيع اللامتكافىء للكهرباء على المناطق، حيث تعمّد النخب الفاسدة بمنع وصول الكهرباء لهذه المناطق لإعتبارات سياسية وطائفية,

[2] ابرز الاشكاليات التي تواجه قطاع الكهرباء في لبنان: المعامل الحرارية قديمة، حيث ان انشاء اول معملين يعود الى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، تستخدم هذه المعامل الفيول الثقيل او الديزل اويل بدل الغاز الطبيعي (كلفة اكبر وتلوث اكثر)، هدر في شبكة التوصيل القديمة والمهترئة يصل الى اكثر من % 36، ضعف في الجباية، وعدم فوترة صحيحة بنسبة هدر تصل الى 40 %، عدم وجود هيئة ناظمة لقطاع الكهرباء تدير وتنظم عمل القطاع.، غياب الشفافية في تلزيم التراخيص والمشاريع المتعلقة بالطاقة، غياب المنافسة بسبب احتكار شركة الكهرباء، وجود شبكة موازية غير شرعية لانتاج الطاقة متمثلة بالمولدات منذ ٣٠ سنة حتى اليوم. وتدخل حوالي 2 مليار دولار في السنة، غير خاضعة للضرائب، ولديها خطوطها الخاصة للنقل والتوزيع والجباية وتحصيلها يصل الى 100%.

دولار، وتحويلات من المغتربين بقيمة 64.8 مليار دولار. الجزء الأكبر من باقي هذه التدفقات أُنفق على تثبيت سعر صرف الليرة بشكل وهمي، ما عزّز القدرات الاستهلاكية للمقيمين في لبنان وحفّزهم على الاستهلاك أكثر فأكثر، وكان هناك نصيب وافر للتحويلات الخارجية من رساميل وأرباح مصرفية وتجارية. لكن سلامة بإيعاز أمريكي، اختار الكهرباء لأنه يعلم الأولويات التي نصبتها قوى السلطة، بمساعدته أو بإشرافه، من أجل إنفاق المليارات التي أتت إلى لبنان في السنوات الـ25 الماضية. فلم يكن مجرّد صدفة أن يتوقف الاستثمار في الكهرباء وأن يزداد التقنين تزامنًا مع بدء السلطة في الاقتراض بالدولار الأميركي. [3]وبعد أكثر من عقدين ونصف، انفجرت الأزمة لتكشف عن الوضع الحقيقي للكهرباء. لا أموال لدينا لاستيراد الفيول اللازم لتشغيل معامل الكهرباء، ولا أولوية لدى قوى السلطة بكل مكوّناتها من قوى سياسية والنظام المصرفي بشقّيه مصرف لبنان والمصارف التجارية، والنخب، بأن تنفق الأموال على استيراد الفيول لتشغيل معامل كهرباء لبنان، بل يمكن إنفاق 20 مليار دولار من احتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية على استيراد سلّة واسعة من السلع التي اعتقدت السلطة أن استيرادها يخدم بقاءها في السلطة ومشروعها للحكم. إذ كان يمكن الاكتفاء بالسلع الأساسية وبكميات محدودة، والامتناع عن تحويل نحو 8 مليارات دولارات للمصارف من أجل تسديد التزاماتها تجاه مودعين ائتمانيّين أي ائتمنوها على ودائعهم عبر مصرف أجنبي.[4]

2- التعمد في التوزيع اللا متكافئ بين المناطق في لبنان، إذ تم إعداد شبكة نقل لحوالي 240 ميغاواط لمناطق النفوذ الأمريكي، بينما لا يتجاوز الطلب هناك أكثر من 70 ميغاواط. في المقابل، على سبيل المثال، تتحمّل الشبكة في الضاحية الجنوبيّة نقل حوالى 140 ميغاواط في حين أن الشبكة تتطلب نقل وتوزيع 400 ميغاواط. يُظهر هذا الأمر أنه لم يتم تخصيص استثمارات بحسب ما يحتاجه تطوير الشبكة في الضاحية الجنوبيّة، بينما كانت الحاجة ملحّة على مدى العقود الأخيرة لتطويرها، خصوصاً أن الطلب هناك ازداد بشكل كبير بسبب الزيادة السكانية وتهالك الشبكة الموجودة بعد حرب تموز. الأمر الذي منع حصول الضاحية على حاجتها من التيار بالرغم من القدرة الإنتاجيّة المرتفعة، في الفترة الممتدة بين عامَي 2004-2006، بينما في بيروت تمتّعت بخدمة 24/24 من الكهرباء من 1996 وحتى اليوم.[5]

[3] ماهر سلامة، محمد وهبة، تغذية لبنان بالكهرباء: الأزمة التي دُفنت قبل 25 عاماً، 6 حزيران 2022
[4] المصدر السابق
[5] المصدر السابق

3- إلحاق خسائر كبيرة لمؤسسة الكهرباء، بسبب الفرق بين التعرفة التي تجبيها مؤسسات كهرباء لبنان، والكلفة الفعلية لإنتاج الكهرباء. فالتعرفة الحالية وضعها رفيق الحريري منذ عام 1994، ولم يتم تغييرها منذ ذلك الحين، مع العلم أن أسعار النفط في ذلك الوقت لم تكن تتجاوز 20 دولارًا للبرميل، في حين أنها اليوم تخطّت عتبة الـ110 دولارات للبرميل الواحد. كان هذا الأمر قبل الانهيار الذي شهدته الليرة اللبنانية في قيمتها. لا تتعدّى التعرفة اليوم 120 ليرة للكيلوواط ساعة، أي أنها بحسب سعر الصرف الموازي، لا تتعدّى السنت الواحد لكل كيلوواط ساعة، في حين أن الكلفة الفعلية للإنتاج تساوي حوالى 14 سنتاً لكل كيلوواط ساعة.[6]

4- توزيع مليارات الدولارات عبر الأمم المتحدة للاجئين السوريين لإبقائهم في الداخل اللبناني الذين قدموا من سوريا جراء الحرب السورية التي كان سببها أميركا في الأصل، وذلك لزيادة الطلب على استهلاك الكهرباء مع استمرار التعرفة المنخفضة والذي يؤدي الى ارتفاع العجز في الإنتاج وتفاقم الأزمة. وأعلنت الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة والشركاء في حزيران 2022 عن نداء بقيمة 3.2 مليار دولار "للتصدي للآثار المستمرة المترتبة عن الحرب في سوريا المجاورة والأزمة الاقتصادية الحالية". كما أن هذه التعرفة المنخفضة كانت لصالح أصحاب مولدات الكهرباء وتجار المازوت الذي يعمل أغلبهم ضمن شبكة المستفيدين والمنتفعين من الزعامات السياسية الفاسدة.

5- إهمال البنى التحتية وتعطل المعامل وتوقف مصافي التكرير عن العمل بسبب عدم مبادرة الطاقم السياسي الى تنفيذ خطة مناسبة تعالج الأزمة بشكل جذري بل كانت دائماً تقتصر الحلول على مبادرات ترقيعية تبقي الأزمة على حالها.

الحصار الإقتصادي:

1- تنصل البنك الدولي من إعطاء الموافقة على تمويل استجرار الكهرباء من الأردن وشراء الغاز لمعامل الكهرباء من مصر بالرغم من أن وزارة الطاقة اللبنانية أنجزت كل ما طلبه لجهوزية البنية التحتية التقنية والإدارية والمالية وما يتصل منها مع الأطراف المعنية في سوريا والأردن ومصر.

2- إقحام المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لفرض شروط تعجيزية (رفع الدعم على المواد الأساسية تحديدًا الفيول وتفكيك القطاع العام وخصخصة

[6] ماهر سلامة، محمد وهبة، تغذية لبنان بالكهرباء: الأزمة التي دُفنت قبل 25 عاماً، 6 حزيران 2022

المؤسسات الاقتصادية والصناعية وتعويم الليرة...) على الحكومة مقابل تسهيل قروض تحت عنوان مساعدات استعجالية للبنان.

3- استخدام المؤسسات المالية الدولية - كأدوات ضغط - لتقديم قروض بغرض تطوير البنية الأساسية وبناء محطات توليد الكهرباء والطرق والموانئ والمطارات بشرط قيام المؤسسات التابعة للولايات المتحدة بتنفيذ تلك المشروعات. يعني ذلك، احتكار أميركي لكل الإمكانات والموارد وعدم السماح لاي دولة او قوة إقليمية أخرى في المنطقة بتقديم العون أو الاستثمار في لبنان.

4- منع لبنان من التوجه إلى دول أخرى تدعمه وتستثمر فيه سواء روسيا أو ايران والصين وحتى بعض الدول الاوروبية، وسبق لشركة سيمنز الالمانية بالتزامن مع زيارة المستشارة أنجيلا ميركل الى بيروت في العام 2018، ان قدمت عرضًا لتأمين حاجة لبنان من الكهرباء خلال 6 اشهر بكلفة 800 مليون يورو ولكن العرض قد رفض، علمًا ان عروضًا عديدة قدمت من إيران[7] والصين وروسيا[8] في هذا الاطار، وآخرها ما قدمه الوفد الروسي الذي زار لبنان مؤخرًا عارضًا بناء محطات كهرباء ومصفاتي نفط وإعادة إعمار مرفأ بيروت.

5- منع لبنان من استخراج غازه لاستخدامه في معامل الكهرباء وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتيّ في هذا المجال، عبر فرض عقوبات على الشركات التي تنوي التنقيب واستخراج الغاز من لبنان.

6- ربط مسألة استجرار الغاز المصري والأردني بمسألة مفاوضات ترسيم الحدود البحرية مع الكيان المؤقت.[9]

7- التلويح بالعقوبات في حال فتح باب الإستثمار أمام الشركات الصينية[10] والإيرانية والروسية.

8- منع استقدام الفيول المجاني من الجمهورية الإسلامية من خلال الضغط على الحكومة اللبنانية.

---

[7] رفضت الحكومة اللبنانية 7 عروض إيرانية للمساعدة في ملف الكهرباء، منذ عام 2009 حتى 2022.

[8] الطرح الروسي يتضمّن إنشاء محطّتَي تكرير مكان المحطتين القديمتَين في الزهراني وطرابلس، والاستفادة من هذين المرفقين الموجودين لخفض الأكلاف الرأسمالية التي تترتب على إنشاء محطّتَين جديدتين في موقعين آخرين.

[9] قد بدا التدخل الأميركي في الشؤون اللبنانية واضحًا في الاجتماعات الأخيرة التي عقدها الموفد الأميركي عاموس هوكشتاين في بيروت، حيث أكّدت مواقفه المؤكّدة أنّ بلاده تواصل تدخلها وفرض نفسها كصاحبة قرار في لبنان. اجتماع هوكشتاين بوزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال وليد فياض بحضور السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا كشف اللثام عن امتعاض أميركي واضح من الهبة الإيرانية الأخيرة التي أعلن عنها الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله. وبحسب تفاصيل أدرجتها صحيفة "الأخبار"، لفت فياض إلى أنّه "مرّ وقت طويل على مبادرة استجرار الغاز والكهرباء من مصر والأردن، وما من حلول حتى اللحظة. وواضح أن الأمر مرتبط بما تقوله أميركا سواء بالنسبة إلى البنك الدولي أو قرار وزارة الخزانة"، مشيرًا إلى أن "لبنان لم يعد يتحمّل هذا الضغط، وهناك عروض لدعم لبنان، من بينها الهبة الإيرانية التي تساعد في زيادة ساعات التغذية". وأضاف فياض: "أنا كوزير موافق على الهبة ولا يمكنني رفضها تحت أي ذريعة". هوكشتاين سارع إلى مقاطعته قائلًا: "إن قرار قبول الهبة يصدر عن الحكومة وليس عن وزارة الطاقة".

[10] إن التوجه نحو الصين ليس بالأمر اليسير، ويعتريه العديد من الصعوبات، أبرزها أن لبنان منطقة نفوذ خاضعة للإدارة الأميركية، وهناك تخوف من أن التوجه نحو الصين سيعرّض لبنان أو المسؤولين اللبنانيين لعقوبات أميركية أو قد يُضرّ بمصالحهم الشخصية مع الغرب.

النموذج الثاني: العراق

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتخريب قطاع الكهرباء في العراق منذ عام 2003 اي منذ بدء احتلالها لأراضيه. واستكملت عملية التخريب مع دخول داعش المدعوم أمريكيًّا عام 2013. حيث فجرّت داعش بالتواطؤ مع واشنطن محطات الكهرباء في العراق حيث قالت وسائل إعلام محلية إن أكثر من 70 برجا لخطوط الضغط العالي للكهرباء تعرض للتخريب عام 2021. [11]

النخب الفاسدة

1- أهدرت حكومة الائتلاف عام 2005 التي تم تعيينها من قبل الإحتلال الأمريكي أكثر من 81 مليار دولار (68 مليار يورو) مخصصة لمعالجة قطاع الكهرباء.[12] اعتبر تقرير منظمة الـشفافية الدوليـة الصادر عام 2007 أن العراق منذ عام 2004 أصبح ساحة لأكبر عملية فساد بين دول العالم. [13]

2- وصف رئيس مفوضية النزاهة العراقية عام 2007 في مؤتمر صحفي إن مجمـوع مـا تـم هدره نتيجة الفساد الإداري في العراق بلـغ 125 مليـار دولار مـن هام 2003 الى 2007، واعتبرت أن الهيئة الأمانة العامة لمجلس الوزراء البؤرة الأخطر في الفساد والتي كانت تشرف عليها واشنطن مباشرة.[14]

3- أصدرت المحكمة الجنائية في شهر تشرين الاول من عام 2006، حكمًا حضوريًا بالسجن لمدة عامين بحق وزير الكهرباء في الحكومة الانتقالية الاولى عام 2004، أيهم السامرائي الحامل للجنسية الأميركية، بتهمة الإهمال وإهدار المال العام، أقدمت عناصر من القوات الاميركية على اخراجه من قاعة المحكمة عنوة، وتسفيره مباشرة الى الولايات المتحدة، ليتولى من هناك ادارة عمليات دعم وتمويل مجاميع ارهابية مسلحة، تحت مسمى فصائل المقاومة العراقية (مقاومة النظام العراقي)، والعتقدر هيئة النزاهة الأموال المهدوره جراء الفساد الإداري في الوزارات بالسنوات الاخيرة من الاحتلال الأمريكي بحدود 7.5 مليار دولار موزعة حسب حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد 7.5مليار دولار وبالشكل التاليمل ضد النظام السياسي القائم[15]. ووزارو الكهرباء 1 مليار دولار.

---

[11] "لغز" الكهرباء في العراق.. ضيفٌ لا يحل في صيف ملتهب!، dw، 10-7-2021

[12] المصدر السابق.

[13] الدور الأمريكي في الفساد الإداراي العراقي، مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، 5-3-2021

[14] المصدر السابق

[15] عادل الجبوري، كهرباء العراق في البازار الأميركي، فارس نيوز، 6 تموز 2021

الحصار الإقتصادي:

1- محاولة واشنطن تخريب اتفاقية استيراد العراق للكهرباء من ايران إذ تقوم بمنعها من سداد الديون والمدفوعات المتراكمة التي تقدة بمليارات الدولارات في ما يتعلق بالكهرباء بحجة "العقوبات الأمريكية على ايران".

2- تهديد أميركا العراق بمنع وصوله حساب للبنك المركزي للبلاد لدى الاحتياطي الفدرالي في حال أقدم على إخراج القوات الأميركية، الأمر الذي يمنع إنتاج واستيراد الكهرباء نهائيًا عن العراق.

3- ممارسة واشنطن الضغط على العراقيين لمنح شركة جنرال إلكتريك الأمريكية صفقة تطوير قطاع الكهرباء في العراق. بحسب ما صرّح به الرئيس التنفيذي السابق لشركة سيمنز، جو كايزر عام 2018.[16]

4- الضغط على العراقيين لعرقلة الاتفاقية الصينية – العراقية التي ستوفر محطات للطاقة الشمسية لتوليد 2000 ميغاواط تساعده على حل أزمة الكهرباء.

5- فرض هيمنة الشركات الأميركية على قطاع الكهرباء في العراق، وتحديدًا شركة جنرال الكتريك التي دخلت على العراق منذ عام 2003 ولم تحدث أي تقدم فيه. يشير خبراء بهذا الشأن إلى أن "الولايات المتحدة الاميركية دخلت بشركاتها بأهم قطاعين في العراق، وهما الكهرباء والنفط، وحصلت شركة جنرال الكتريك منذ 2003 على ثلاثة عقود رئيسية لسد عجز الكهرباء، بيد أنها فشلت وتقاعست بإنهاء أزمة الكهرباء، وعندما توجه العراق إلى شركة سيمنز الألمانية لإنهاء العجز تدخل ترامب بشكل مباشر وأوقف العقد".[17]

النموذج الثالث: سوريا

بدأت أزمة الكهرباء في سوريا منذ بداية الحرب عام 2011، حيث أن أميركا فشلت بخرق الحكومة السورية لزرع النخب الفاسدة لتخريب قطاع الكهرباء، فتوجهت نحو التخريب العشوائي المتمثل بالتفجيرات والقصف، بالإضافة الى الحصار الإقتصادي.

[16] ذكرت وكالة "بلومبرغ" في تشرين الثاني 2018 أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب أقنعت الحكومة العراقية بتفضيل جنرال إلكتريك الأمريكية على سيمنز الألمانية بعد توقيع الأخيرة اتفاقاً بـ 15 مليار دولار مع بغداد.

[17] أزمة الكهرباء في العراق، مركز دراسات غرب آسيا، 14 أيلول 2021

الحرب السورية:

1- إحتلال القوات الأمريكية لشرق الفرات يمنع الحكومة من استخراج نفطها وغازها لتشغيل معامل الكهرباء، والذي يمنع من استفادة الحكومة من طاقة سد الفرات الكهربائية.

2- استهداف داعش بأمر أمريكي لجميع محطات توليد الكهرباء وكل ما يتعلق بمراكز توليد ونقل وتوزيع الكهرباء، بالإضافة إلى استهداف مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية (الفيول والغاز وقوة الدفع المائية في نهر الفرات).[18]

3- دمّرت المعارضة المسلحة 3 محطات أساسية لتوليد الكهرباء: محطة حلب الحرارية عام 2015 و ومحطة زيزون في إدلب عام 2016 ومحطة التيم في دير الزور عام 2017. كانت تشكل هذه المحطات 18.25% من مجمل الإنتاج المحلي الوطني من الكهرباء. وقد طالت الهجما أيضًا محطاتي محردة والزارة قرب حماة، ومحطة تشرين قرب دمشق. في العام 2019، أعلنت المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء عن تعرض 165 برجًا من أبراجها البالغ عددها 345 للتدمير أو الضرر أو السرقة. تسببت الأضرار التي لحقت بخطي التوتر العالي (400 و230 كيلوفولط) بفصل محطات الكهرباء الأكبر حجما عن باقي الشبكة. وتعرض خط أنابيب الغاز العربي، الذي ينقل الغاز من مصر، للاستهداف في العام 2014، ما تسبب بانقطاع التيار الكهربائي في محافظة دمشق. كذلك طالت الهجمات، خطوط الأنابيب في الصحراء السورية غرب تدمر، والخط الذي يربط حقل الشاعر بمعمل إيبلا لمعالجة الغاز، الأمر الذي أسفر عن انقطاع التيار الكهربائي في كل من حمص ودير الزور. وحينما استهدف معمل غاز الجبيسة، توقفت عن الخدمة محطتا الزارة والتيم لتوليد الكهرباء بسبب انقطاع الإمداد بالغاز. [19]

الحصار الإقتصادي:

1- فرضت واشنطن عقوبات إقتصادية تستهدف قطاع الطاقة أدت الى تراجع تراجع كميات الفيول الواردة إلى البلاد واللازمة لتشغيل محطات توليد الكهرباء. بحسب وزارة الكهرباء في سوريا .

2- تكبدّ قطاع الكهرباء خسائر تقدّر ب 4 مليارات دولار بسبب العقوبات الاقتصادية الأمريكية.[20]

---

[18] بعد سنوات الحرب... لغز الكهرباء في سوريا..المواطن مشكور وشرق الفرات حل فعال، سبوتنيك عربي، 22-2-2019

[19] سنان حتاحت وكرم شعار، قطاع الكهرباء في سوريا بعد عقد من الحرب: تقييم شامل، the European Union، 8-9-2021

[20] المصدر السابق

3- إن تأثير العقوبات على إعادة بناء قطاع الطاقة متعدد المستويات، فهي أولا تعيق قدرة الشركات غير السورية على الاستثمار، وثانيا تحد من قدرة دمشق على تمويل هذه المشاريع بسبب حظر المعاملات المالية عبر النظام المصرفي الدولي، ثالثا، تحبط هذه العقوبات وصول سوريا إلى أسواق الطاقة لشراء الوقود ونقله. [21]

4- أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما الأمر التنفيذي رقم 13582 حدد كيانات عدة في قطاع الطاقة السوري، وحظر المعاملات كافة معها، بما في ذلك تحويل الأموال والسلع والخدمات. ثم وسعت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب العقوبات وفرض قانون قيصر عام 2020 الذي طال كيانات وأفراد سوريين وأجانب يتعاملون مع الحكومة السورية. وكان الهدف منه هو تثبيط الإستثمارات الأجنبية في سوريا، بما فيها الاستثمارات في قطاع الكهرباء.[22]

[21] المصدر السابق
[22] المصدر السابق